**الجامعة الاردنية**

**المؤتمر الدولي الثاني للمالية المصرفية الاسلامية بعنوان إدارةالسيولة في المصارف الاسلامية**

**تنظيم واشراف كلية الشريعة قسم المصارف الاسلامية يومي 29-30 تموز 2015**

**محور المشاركة المحور الخامس**

**عنوان المداخلة: واقع إدارة السيولة في بنك دبي الاسلامي**

**الدكتور: قرومي حميد أستاذ محاضر أ جامعة البويرة دولة الجزائر**

**الهاتف: 00213551214285**

**الايميل: guerroumihamid@yahoo.fr**

**الاستاذ: بن بتيش بلال أستاذ جامعة محمد بوضياف المسيلة دولة الجزائر**

**الهاتف: 00213770656883**

**الايميل: bilal2061@hotmail.fr**

**ملخص:**

من ابرز التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية إدارة السيولة بشقيها الفائض او العجز، إذ أن إدارة السيولة تكمن في احتساب السيولة عن طريق نسب محددة منصوصة ضمن قوانين مصرفية، وذلك من اجل تقديرها. لذا على أي بنك أن يحافظ على الحد الأدنى من السيولة من مواجهة طلبات المودعين في المستقبل، ويكون ذلك عن طريق الموازنة المثلى لها و منه توفر السيولة دلالة على قدرة البنك على الفاء بالتزاماته وكفاءته في تشغيل الموارد.

ومن اجل تحقيق هدفنا من هذا العمل، حاولنا التعرف على واقع إدارة السيولة في بنك دبي الإسلامي، الذي تم اختياره كعينة للدراسة وذلك لتوفر بياناته المالية كما انه من البنوك الإسلامية التي تعاني من فائض في السيولة، فقد تحصلنا على بيانات الدراسة من التقارير المالية للبنك خلال الفترة 2009-2013، ولقد تم تحليلها عن طريق المنهج الوصفي، وفي الأخير تبين أن البنوك الإسلامية تعاني من فائض في سيولتها وهذا لامتلاكها شبكة عملاء واسعة.

**الكلمات المفتاحية**: بنك دبي الإسلامي، إدارة السيولة في بنك دبي.

**Abstract**

One of the important challenges that faced the Islamic Banks is liquidity management and its branches the surplus and the shortage, so that liquidity management is dwell in counting the liquidity through certain percentages written within banker laws to account it. So each Bank should reserve the minimal from liquidity to face the depositor demands in the future, and that through an ideal balancing of it, so saving funds is a sign on the Bank ability to cancel its commitments and capacities in resource working.

In order to achieve our goal from this work, we tried to have an idea on the fact of liquidity management in Dubai Islamic Bank, which has been chosen as a study sample, because of the varieties of its financial data, and also this bank is one of the Islamic Banks that suffer from surplus liquidity; we have study data of the Bank financial reports in the period from 1999 to 2013, which had been analyzed through the qualitative method, at last it concluded that the Islamic Banks suffer from surplus in its liquidity because of its ownership to a wide customers network .

**Keywords**: Dubai Islamic Bank, fund management in Dubai Bank.

**مقدمة:**

لقد شهد القطاع المصرفي في عدد من ألدول العربية والإسلامية مع بداية السبعينيات، ميلاد تجربة البنوك الإسلامية العاملة والنشطة في إطار قيم وضوابط المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي، وتقوم هذه البنوك على فكرة المشاركة في الربح والخسارة، وتستبعد التعامل بالفوائد المسبقة التي تعتبر جوهر عمل البنوك التقليدية.

وقد باءت هذه التجربة بالنجاح الكبير والسبب في ذلك يرجع إلى تبنيها الصناعة المالية الإسلامية وبالتالي زيادة حجم الودائع والحسابات الاستثمارية عما كان مخطط له، هذا ما أدى إلى زيادة التدفقات النقدية الداخلة عن التدفقات النقدية الخارجة وزيادة هذه التدفقات عن النقد الواجب الاحتفاظ به، ما نجم عنه بما يعرف بمشكلة إدارة السيولة خصوصا أن البنوك الإسلامية لا تستطيع التصرف في فائض السيولة مثل البنوك التقليدية، إذ تستطيع هذه الأخيرة أن تودع فائض السيولة في أي وقت لدى البنوك الأخرى بسعر الفائدة السائد في السوق أو تودعها لدى البنك المركزي أو توظيفها في الأسواق المالية، وفي حالة عجز السيولة يمكنها الاقتراض من المؤسسات المالية أو البنوك الأخرى.

أما البنوك الإسلامية فهي تجد عوائق كبيرة في إدارة سيولتها لأنه في حالة انخفاض السيولة تكون هناك صعوبة في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة إما بالاقتراض أو بيع الأصول لان القروض بفوائد لا تجوز في الشريعة الإسلامية، ولا يمكن اللجوء إلى أدوات السوق النقدي، كما لا تستطيع اللجوء إلى البنك المركزي لان أدوات التعامل في هذه الحالة تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، أما في حالة وجود فائض السيولة فان البنوك الإسلامية لا تستطيع تحويل هذا الفائض إلى بنك إسلامي أخر وهذا بسبب محدودية تجربتها الاستثمارية، كما أن تعاملها مع البنوك المركزية وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لم يستقر بعد كما لا توجد أدوات مالية إسلامية منتشرة يتم التداول فيها في الأسواق المالية المحلية والإقليمية والعالمية لتوظيف فائض السيولة.

من خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية كالتالي:

**ما هو واقع إدارة السيولة في بنك دبي الإسلامي؟**

للإجابة على التساؤل السابق تم التطرق إلى:

**أولا: تقديم النظام المصرفي الإماراتي وبنك دبي الإسلامي**

**ثانيا: واقع إدارة السيولة في بنك دبي الإسلامي**

**أولا: تقديم النظام المصرفي الإماراتي وبنك دبي الإسلامي**

**1- القطاع المصرفي الإماراتي**: استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة أن تخطوا خطوات واسعة نحو التقدم والرقي وحققت مكانة بارزة عالميا في شتى المجالات خاصة في مجال الصيرفة.

إذ يتواجد فيها اكبر عدد من البنوك الوطنية والأجنبية مقارنة مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا راجع إلى حرية الاستثمار في رأس المال الوطني والأجنبي، كما يتوفر لدى دولة الإمارات أعلى معدلات الكثافة المصرفية مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي أيضا على مستوى الوطني العربي والدولي، إذ يبلغ معدل الكثافة المصرفية 2,41 لكل ألف نسمة من السكان.

**أ- هيكل النظام المصرفي الإماراتي**: إن لدولة الإمارات هيكل واسع وكبير من البنوك يتمثل في:

**- البنك المركزي الإماراتي**: يعتبر السلطة النقدية في دولة الإمارات، وقد أنشئ هذا البنك بموجب قانون رقم 01 سنة 1980، وذلك خلفا لمجلس النقد كمؤسسة عامة لها الشخصية الاعتبارية، وتتمتع بالأهمية القانونية اللازمة لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات التي تكفل تحقيق الأغراض التي تقوم بها، كما يتولى البنك المركزي الإشراف على نظام أسعار الصرف ويهدف دائما إلى الحفاظ على استقرار قيمة الدرهم أمام العملات الأجنبية. وفي إطار جهوده الرامية إلى المحافظة على قوة الدرهم وتحقيق استقراره فقد عمل البنك المركزي على تنمية موجوداته الأجنبية بنسبة كبيرة وذلك بهدف المحافظة على نسبة عالية من الغطاء النقدي والذي ارتفعت نسبته إلى 30,3% في نهاية يوليو 1990، ولا شك أن هذه النسبة يقل وجودها حتى في الدول الصناعية الكبرى، وتجدر الإشارة إلى أن قانون البنك المركزي قد اشترط أن لا تقل نسبة الغطاء النقدي 7% من قيمة النقد المتداول والودائع تحت الطلب لديه، كما يقوم البنك بممارسة على الوظائف والأنشطة التي بقوم بها العديد من البنوك المركزية العالمية، ضف إلى ذلك الإشراف على نظام وسطاء بيع وشراء الأسهم والسندات الرقابة على وحدات الصرافة وشركات الاستثمار العاملة بالدولة.(1)

**- البنوك التقليدية**: تنشط في دولة الإمارات العديد من البنوك الوطنية منها:(2)

* **بنك أبو ظبي الوطني**: تأسس عام 1986، يوفر هذا البنك مجموعة كبيرة من المنتجات المصرفية وتوجد ليده شبكة كبيرة من الفروع داخل الدولة وخارجها، تصل هذه الفروع إلى أكثر من 120 فرعا، تتوزع على تراب الإمارات وفي كل من ( هونج كونج في أسيا، عمان، الكويت، البحرين، دول مجلس التعاون الخليجي، الأردن، مصر، السودان، ليبيا، إفريقيا، فرنسا، المملكة المتحدة، أوروبا، الو م أ).
* **بنك أبو ظبي التجاري**: تم تاسيسه عام 1985 مقره الرئيسي في أبو ظبي وهو ثالث اكبر بنك وطني، حيث تمتلك حكومة أبو ظبي 58,08% من رأس مال البنك.
* **بنك الخليج الأول**: تأسس سنة 1979 في أبو ظبي يقدم خدماته في كافة أنحاء الدولة من خلال شبكة واسعة في دولة الإمارات وخارجها، وحتى له فروع في سنغافورة.
* **بنك الاتحاد الوطني**: تأسس سنة 1982، ومقره الرئيسي أبو ظبي ودبي، ويعتبر من البنوك الكبرى في الدولة حيث يقدم خدمات متنوعة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين.
* **بنك دبي التجاري**: تأسس عام 1969 ثم تحول عام 1982 إلى شركة مساهمة يقدم مجموعة من الخدمات إلى الأفراد والشركات في معظم القطاعات، وله 26 فرعا منتشرا في جميع أنحاء العالم.
* **بنك الشارقة**: تم تأسيس هذا البنك عام 1973 وبدا نشاطه عام 1974 وهو يمارس العديد من الأنشطة المصرفية التجارية والاستثمارية.
* **الإمارات دبي الوطني**: تأسس بعد اندماج كل من بنك الامارات ودبي الوطني عام 2007، ويقدم مجموعة من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد داخل الدولة وخارجها وتصل فروعه إلى أكثر من 260 فرعا حول العالم.

**- البنوك الإسلامية**: توجد عدة بنوك إسلامية في دولة الامارات نذكر منها:(3)

* بنك دبي الإسلامي: الذي اعتبر أول بنك اسلامي في منطقة الخليج عام 1975.
* بنك أبو ظبي الإسلامي: تأسس عام 1988.
* مصرف الشارقة الإسلامي المتواجد في إمارات الشارقة تأسس عام 2002.
* بنك الإمارات الإسلامي تأسس عام 2004.
* بنك نور الإسلامي الذي تأسس عام 2007.

**ب- صدارة القطاع البنكي الإماراتي عربيا وعالميا**: إن دولة الإمارات العربية المتحدة تتبنى سياسة نقدية وائتمانية متحررة تتلاءم مع النظام الاقتصادي الحر المتبع ومع أهداف السياسة الاقتصادية العامة، وتهدف السياسة النقدية إلى المحافظة على قوة ومعدل صرف الدرهم مقابل العملات الأجنبية، كما تهدف إلى تنظيم القطاع البنكي لرفع كفاءة أدائه من خلال الأنظمة والقوانين المحددة لنسبة الاحتياطي النقدي وأسعار الفائدة ونسبة الائتمان، لذلك فقد تمكنت من إيجاد قطاع بنكي متطور يحافظ على التوازن الاقتصادي في الأسواق الوطنية من خلال تنظيم السيولة المحلية ويتماشى مع النظام البنكي الدولي المتقدم،(4) ويظهر هذا القطاع البنكي المتطور لديها من خلال صدارته وانجازاته المتمثلة بعضها في:

- تمكن القطاع البنكي في دولة الإمارات والذي يعد الأكبر عربيا بأصول تتجاوز 1,66 تريليون درهم من إثبات قدرته الفائقة على الصمود في مواجهة الأزمة المالية العالمية، حيث أظهرت اختبارات التحمل والقدرة التي أجريت على البنوك العاملة في الدولة خلال الفترات الماضية مستوى عال من المتانة التي تتمتع بها هذه البنوك، مما يعبر عن سلامة القطاع البنكي ونجاحه في دعم الاقتصاد الوطني واستقرارا النقد الأمر الذي انعكس على ترتيب الإمارات بين التصفيات العالمية من حيث المؤشرات.

- أكد محافظ البنك المركزي الإماراتي على متانة البنوك العاملة في الدولة لافتا إلى أن القطاع البنكي الإماراتي يأتي في الشريحة الأولى عالميا من حيث رؤوس الأموال الأساسية التي تمثل الشق الأول من رأس المال وبان الرقابة المصرفية في الدولة تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية وفقا للاتفاقيات الدولية التي وضعتها الدولة وعلى رأسها اتفاقيات بازل (02)، (03).

- قدرة البنك المركزي والحكومة في السيطرة على أزمة السيولة في دولة الإمارات سنة 2008 وهذا بمعالجتها منذ بدء ظهورها، وعلاجها تم عن طريق تنفيذ عدد من التدابير لضخ السيولة وتعزيز ثقة الجهاز المصرفي، واهم هذه التدابير:(5)

* كما أن دولة الامارت تأتي في المرتبة الثانية اكبر مصدر للصكوك الإسلامية في العالم بعد ماليزيا إذ بلغ إجمالي الصكوك التي اصدرتها دولة الامارات 32,8 مليار دولار منذ بدأت عمليات اصدرات الصكوك حول العالم.
* كما ضمت قائمة اكبر 25 بنكا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سبعة من البنوك الإماراتية، من حيث متطلبات رأس المال.
* ضمان جميع الودائع المصرفية والقروض بين البنوك لمدة ثلاث سنوات.
* تخفيض أسعار الفائدة.
* ضخ 19 مليارات دولار على مراحل في شكل ودائع طويلة الأجل لدى البنوك وإنشاء تسهيل قصير اجل لتوفير السيولة قيمته 13,6 مليار دولار، وتسهيل لمبادلة الدولار في البنك المركزي وتخفيض القيود على الاستفادة من أموال البنك المركزي.

**2- بنك دبي الإسلامي**:

**أ- نشأة بنك دبي الإسلامي**: تأسس كشركة مساهمة عامة بتاريخ 12 مارس 1975 بغرض تقديم الخدمات المصرفية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.(6)

ويبلغ عدد المشاريع الاستثمارية وعدد الشركات التابعة عام 2007 إلى 55 شركة تقوم بأعمال الخدمات البنكية والوساطة والاستشارات المالية وأخرى في مجال التطوير العقاري والاستثمار العقاري بالإضافة إلى مجموعة من الشركات التي تقوم بالأعمال الصناعية بالنسيج والألمنيوم وغيرها.

ويقوم المصرف بالأعمال الاستثمارية كما نص عليه النظام الأساسي من خلال مجموعة الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة كالمضاربة، المرابحة، الاستصناع، المشاركات والوكالة.(7)

**ب- قيم بنك دبي الإسلامي**: إن لكل بنك قيم خاصة به وقيم بنك دبي الإسلامي تتمثل في:(8)

**- الابتكار**: يتمسك بنك دبي الإسلامي بمبادئ الإبداع حيث يتميز كمؤسسة مالية رائدة من خلال الجمع بين القيم الإسلامية الحقيقية واحدث التقنيات العالمية والمنتجات والخدمات المبتكرة وبالتالي تقدم أفضل الخدمات البنكية الإسلامية الحديثة.

**- المعرفة**: يعتمد البنك على منظومة سياسات ائتمانية وقوانين عمل مستمدة من التعاليم والتشريعات المنصوص عليها في القران الكريم والسنة النبوية الشريفة.

**- الجودة**: يتم تصميم الخدمات والمنتجات البنكية الخاصة بهذا البنك وفق مبدا الاتقان المركز على الجودة.

**- القيمة المضافة:** إن نجاح بنك دبي الإسلامي ما هو إلا انعكاس هذا الأخير في تقديم قيمة حقيقة ومضافة وعوائد مجدية من خلال توفير ارقى الخدمات البنكية المتاحة.

**- الالتزام باحكام الشريعة الإسلامية:** أي الابتعاد عن الربا وما حرم الله عزوجل في كتابه الكريم وسنة نبيه الحبيب عند التعامل والاستثمار في الأموال.

**ج- أهداف بنك دبي الإسلامي**: تتمثل الأغراض التي يسعى بنك دبي الإسلامي لتحقيقها في:(9)

-إدارة استثماراته بكل عناية بهدف تحقيق أفضل الإرباح.

- التعاون والتنسيق والتكامل مع مؤسسات وهيئات مالية تلتزم باسس الشريعة الإسلامية.

- تطوير المجتمعات الإسلامية في جميع المجالات الاقتصادية عبر تنويع الاستثمار.

- المسؤولية والخدمات الاجتماعية المتمحورة حول التعاليم الإسلامية خاصة فريضة الزكاة.

- المحافظة على مقدرة البنك على الاستمرار في العمل وزيادة العائدات للمساهمين.

- الاحتفاظ بقاعدة رأس مال بهدف مواصلة تطور أعمال البنك.

**د- مصادر أموال بنك دبي الإسلامي**: إن مصادر أموال بنك دبي الإسلامي متعددة وكثيرة نذكر منها:

**- رأس المال**: عند تأسيس البنك بلغ رأسماله 50 مليون درهم اماراتي مقسمة إلى 100000 سهم، قيمة كل سهم 500 درهم، ساهم المؤسسون الخمسة ب 10000 درهم، والباقي طرح للاكتتاب فيه من طرف المواطنين.

سنة 2004 تضاعف رأس المال ليصل إلى 1500 مليون درهم عن طريق طرح أسهم للاكتتاب بنسبة 50%، سنة 2006 ارتفع رأس المال إلى 1800 مليون درهم عن طريق توزيع أسهم منحة بنسبة 20% من رأس المال، أما في مارس 2007 بلغ الارتفاع إلى 2996 مليون درهم عن طريق 7% أسهم منحة، ثم بعدها ارتفع رأس المال البنك في 17 مارس 2008 ليصل إلى 3445.4 مليون درهم من خلال توزيع أسهم منحة بنسبة 15%، وبلغ الارتفاع سنة 2009 إلى 3617,67 مليون درهم من خلال توزيع أسهم منحة بنسبة 5%. أما سنة 2010 زاد رأس مال البنك إلى 3798,6 مليون درهم عن طريق توزيع اسهم منحة بنسبة 5%، وأخيرا يوم 04 مارس 2013 وافقت الجمعية العمومية على زيادة رأسمال البنك إلى 3957,5 مليون درهم.(10)

**- الاحتياطات**: تعتبر من أهم مصادر الأموال التي يعتمد عليها بنك دبي الإسلامي في تمويل احتياجاته وتتمثل احتياطاته في (الاحتياطي القانوني، الاحتياطي العام، احتياطي الاراضي الممنوحة، احتياطي تحويل العملات).

**- الإرباح المحتجزة**: اقر بنك دبي الإسلامي خلال الربع الأول لسنة 2013 انخفاض ارباحه إلى 200 مليون درهم وخلال الربع الثاني من نفس السنة قدر ب 450 مليون درهم اماراتي، أي تراجع أرباح البنك بنسبة 40% مقارنة بالسنة الماضية لذات الفترة وهذا حسب شركة "اتش. سي"" للاوراق المالية والاستثمار والتي تعتبر كمصدر أساسي من مصادر أمواله.(11)

**ثانيا: واقع إدارة السيولة في بنك دبي الإسلامي**

إن تقدير مستوى السيولة في أي بنك يكون عن طريق ادارتها وذلك من خلال حساب وتحليل جميع مؤشراتها وتحديد أسباب النتائج المتوصل إليها، وعلى ضوء هذا سيتم حساب وتحليل جميع مؤشرات السيولة في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009- 2013 وهي تقيس بصفة عامة قدرته على مقابلة سحوبات العملاء خاصة اصحاب الحسابات الجارية والودائع قصيرة الأجل.

**1- نسبة الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية في بنك دبي الإسلامي:** سوف نقوم بدراسة وتحديد نسبة الاحتياطي القانوني في البنك ثم بعدها نسبة السيولة القانونية.

**أ- نسبة الاحتياطي القانوني**: بنك دبي الإسلامي كغيره من البنوك يخضع لقوانين وتعليمات البنك المركزي بدولة الامارات العربية المتحدة، والتي تلزم البنوك بايداع أموالها لديها بدون فائدة توازي نسبة مئوية من الودائع بالإضافة إلى ارصدة أخرى، ويعتمد بنك الامارات العربية المتحدة المركزي نسبة الاحتياطي القانوني للتحكم في سياسة الائتمان، فكلما كانت النسبة مرتفعة كلما انخفضت قدرت البنك على منح الائتمان نتيجة انخفاض احتياطاته النقدية وبالتالي انخفاض معدل السيولة في سوق المال ويحدث العكس في حالة انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني.

ويمكن حساب نسبة الاحتياطي القانوني كالتالي:

**نسبة الاحتياطي القانوني= أرصدة لدى البنك المركزي/إجمالي الودائع**

وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة:

**الجدول رقم (01): تطور نسبة الاحتياطي القانوني خلال الفترة 2009-2013**

الوحدة: الف درهم اماراتي

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| السنوات/البيان | الارصدة لدى البنك المركزي | إجمالي الودائع | نسبة الاحتياطي القانوني% |
| 2009 | 1012037 | 65644554 | 15,41 |
| 2010 | 9872471 | 67856497 | 14,55 |
| 2011 | 11457902 | 68823350 | 16,65 |
| 2012 | 13741965 | 72959141 | 18,84 |
| 2013 | 20971972 | 81690547 | 25,67 |
| المتوسط |  |  | 18,22 |

**المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013

**الشكل رقم (01): تطور نسبة الاحتياطي القانوني في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013**

**المصدر**: من إعداد الباحثان اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- أن نسبة الاحتياطي القانوني تتغير من فترة لاخرى حيث كانت سنة 2009 تقدر ب: 15,41% لتنخفض إلى 14,55 سنة 2010 بعدها بقيت في تزايد مستمر وصولا إلى سنة 2013 بنسبة 25,67%، وهذه النسبة تعتبر قيمة شاذة مما يجعل متوسط النسب البالغ 18,22%، وسبب هذه القيمة الشاذة يرجع إلى زيادة الاحتياطات الأخرى واسهم الخزينة نتيجة للاستحواذ الذي قام به البنك سنة 2013 حيث تم الاستحواذ 100% على شركة تمويل، مما أدى إلى زيادة الاحتياطات الخاصة ببنك دبي الإسلامي.

وباستبعاد هذه القيمة الشاذة يصبح المتوسط 16,36% ومنه فان المستوى المقبول للاحتياطي القانوني في بنك دبي الإسلامي ينحصر بين 18,22% و 16,33% وهو مستوى جيد لأنه تعدى النسبة المفروضة من طرف البنك المركزي والمقدرة ب 10%.

ومن خلال ملاحظة التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013 تبين وجود بند مستقل في الإيضاحات المالية المرفقة بالميزانية العمومية للبنك خصوصا الأرصدة لدى البنك المركزي، وما يلاحظ في هذه التقارير أن النسبة العالية من موارد البنك تتمثل في الحسابات الاستثمارية مقارنة بباقي الحسابات الأخرى، وبالتالي فان الاحتياطي القانوني المفروض على إجمالي الحسابات الخاصة بالبنوك الإسلامية من طرف البنك المركزي يعطل جزءا كبيرا من حسابات الاستثمار دون التوظيف في الوقت الذي ينبغي فيه على البنك أن يدفع عنها عوائد لأصحابها مما يخفض في النهاية نسبة العائد الموزع على حسابات الاستثمار.

**ب- نسبة السيولة القانونية**: تدل على مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل بالاعتماد على النقدية الجاهزة وما يشبهها وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك مؤشرا جيدا وايجابيا للبنك.

ويمكن قياس نسبة السيولة القانونية كالتالي:

**نسبة السيولة القانونية= النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية سريعة/الالتزامات قصيرة الأجل**

وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة:

**الجدول رقم (02): تطور نسبة السيولة القانونية خلال الفترة 2009-2013**

الوحدة: الف درهم اماراتي.

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنوات/البيان | الأصول النقدية (نقدية ارصدة لدى البنوك المركزية الارصدة والودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى) | بنود شبه النقد (مرابحات دولية قصيرة الأجل مع مؤسسات) | مجموع الأصول السائلة | الالتزامات قصيرة الاجل | نسبة السيولة النقدية % |
| 2009 | 12963869 | 1204959 | 14168828 | 49823303 | 28,44 |
| 2010 | 12335646 | 1268110 | 13603756 | 48905247 | 27,81 |
| 2011 | 14197458 | 1797957 | 15995415 | 50606075 | 31,60 |
| 2012 | 16893529 | 1749134 | 18642663 | 43630237 | 42,72 |
| 2013 | 26948271 | 5370061 | 32318332 | 72743682 | 44,43 |
| المتوسط |  |  |  |  | 35 |

**المصدر**: من إعداد الباحثان اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل الموالي:

**الشكل رقم (02): تطور نسبة السيولة القانونية في بنك دبي الإسلامي خلال 2009-2013**

**المصدر:** من إعداد الباحثان اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال 2009-2013

من الجدول أعلاه الذي يوضح لنا مستوى سيولة بنك دبي الإسلامي والمعلومات والبيانات المنشورة من قبل البنك في تقاريره يتضح لنا ما يلي:

- نسبة السيولة النقدية للبنك متغيرة ومتقلبة من سنة لاخرى، إذ تتراوح ما بين 27,81% و 44,43% حيث كانت مرتفعة سنة 2009 بنسبة 28,44%، ثم انخفضت خلال سنة 2010 إلى 27,81%، وبعدها بقيت في تزايد وارتفاع خاصة سنتي 2012 و 2013 حيث قدرت على التوالي بــــــــ: 42,72% و 44,43%.

وهتين القيمتين الأخيرتين تعتبران قيم شاذة، وسبب ارتفاع القيمة سنة 2012 كان نتيجة لظهور بوادر الانفراج من ازمة دبي التي شهدتها الساحة المصرفية الإماراتية والتي كانت لها انعكاساتها سلبية على نشاط البنوك، وبعد تطبيق السلطات النقدية عدة إجراءات للخروج منها، أسفر ذلك على القضاء عليها نهائيا سنة 2013 وبالتالي ارتفاع نسبة السيولة لدى بنك دبي الإسلامي، ما جعل متوسط السيولة خلال هذه الفترة 2009-2013 يقدر بنسبة 35%.

- وبملاحظة النسب السابقة نجد أنها مقبولة وتمثل مؤشرا جيدا للبنك أي انه له مقدرة مقبولة للوفاء بالتزاماته الجارية (قصيرة الأجل). إلا أنها تعتبر مظلة وهذا لاحتوائها على القيم الشاذة، وبتجنب هذه القيم واستبعادها يصبح مستوى النسب 29,28%، وبالتالي فان المستوى المقبول للسيولة النقدية للبنك يكون محصورا بين 29,28% و 35%.

ويمكن لهذا البنك زيادة هذه النسبة دون اللجوء إلى تجميد جزء من أمواله على شكل نقدية في صندوقه، عن طريق استثماره لجزء من أمواله في الأسواق المالية المحلية أو الدولية، باستخدامه الأدوات المالية الإسلامية السهل تسييلها، كالصكوك والأوراق القابلة للتداول.

**2- نسبة التداول ونسبة النقدية إلى إجمالي الودائع**:

**أ- نسبة التداول في بنك دبي الإسلامي**: تعبر هذه النسبة على مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الجارية (قصيرة الأجل) بالاعتماد على أصوله المتداولة.

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

**نسبة التداول= الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة**

وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة:

**الجدول رقم (03): تطور نسبة التداول خلال الفترة 2009-2013**

الوحدة: الف درهم اماراتي

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| السنوات | الأصول المتداولة | الخصوم المتداولة | نسبة التداول% |
| 2009 | 31806133 | 49823303 | 63,83 |
| 2010 | 31670553 | 48905243 | 64,76 |
| 2011 | 36041279 | 50606075 | 71,22 |
| 2012 | 40355507 | 43630237 | 92,49 |
| 2013 | 57289998 | 72743681 | 78,76 |
| المتوسط |  |  | 74,21 |

**المصدر**: من اعداد الباحثان اعتمادا على التقارير المالية للبنك خلال الفترة 2009-2013

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل التالي:

**الشكل رقم (03): تطور نسبة التداول في بنك دبي الإسلامي خلال 2009-2013**

**المصدر**: من إعداد الباحثان اعتمادا على التقارير المالية للبنك خلال 2009-2013

يلاحظ من النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه الخاص بنسب التداول لبنك دبي الإسلامي ما يلي:

- نسب التداول في البنك متغيرة من سنة إلى أخرى، حيث أنها جد مرتفعة سنة 2012 بنسبة 92,42% وكانت متفاوتة بعض الشئ في باقي السنوات، إذ كانت منخفضة في سنتي 2009، 2010 فقد قدرت في سنة الأساس ب: 63,83% وفي السنة الموالية 64,76% ثم ارتفعت إلى 71,22% سنة 2011، بعدها الوصول إلى الحد الاقصى عام 2012، ومن ثم الانخفاض إلى نسبة 78,76% سنة 2013.

- متوسط نسبة التداول في بنك دبي الإسلامي هي: 74,21% إلا انه توجد بعض القيم الشاذة وتتمثل في سنة 2012 ويرجع سبب ارتفاع نسبة التداول إلى الانتعاش الاقتصادي التي عاشته امارة دبي إذ انه بعد بداية زوال الازمة وسيادة الاريحية المالية داخل الدولة أدى إلى زيادة وارتفاع الودائع الجارية وبالتالي زيادة الخصوم المتداولة.

- وعند استبعاد القيم الشاذة يصبح المتوسط 69,64% وبالتالي فان مدى نسبة التداول المقبولة لبنك دبي الإسلامي تتراوح ما بين 69,64% و 74,21% وتكون هذه النسبة معيار لقياس نسبة التداول المثالية.

**ب- نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع**: تقيس هذه النسبة إمكانية البنك الإسلامي في تلبية طلبات الودائع من خلال النقدية المتاحة لديه والتي يمكنه السيطرة عليها بصورة مباشرة.

ويمكن حساب هذه النسبة كما يلي:

**نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع= إجمالي النقدية/إجمالي الودائع**

وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة 2009-2013

**الجدول رقم (04): تطور نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع خلال 2009-2013**

الوحدة: الف درهم اماراتي

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| السنوات/البيان | إجمالي النقدية | إجمالي الودائع | نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع% |
| 2009 | **12963869** | **65644554** | **19.7** |
| 2010 | **13603756** | **67856497** | **20,05** |
| 2011 | **15995415** | **68823750** | **23,24** |
| 2012 | **18642663** | **72959141** | **25,55** |
| 2013 | **32318132** | **81690547** | **39,56** |
| المتوسط |  |  | **25,53** |

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال 2009-2013

**الشكل رقم (04): تطور نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع في بنك دبي الإسلامي خلال 2009-2013**

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع في البنك متفاوتة من سنة إلى أخرى، حيث نلاحظ ارتفاعها تدريجيا من سنة 2009 إلى سنة 2013 لتصل في هذه الأخيرة إلى الحد الاقصى لها والمقدرة ب: 39,56%.

- بلغ متوسط النسب النقدية إلى إجمالي الودائع 25,63% ويعتبر مؤشر مقبول لقدرة البنك في رد الودائع من خلال النقدية المتاحة لدية، إلا أن هذا المؤشر يعتبر مظللا لاحتوائه قيم شاذة والمتمثلة في قيمة السنة الأخيرة 2013، وسبب ارتفاع نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع هذه السنة يرجع إلى زيادة ودائع العملاء خاصة الودائع الاستثمارية بسبب اطوئنان المودعين بعد الاستقرار المالي والانتعاش الاقتصادي الذي شهدته مؤخرا دولة الامارات العربية المتحدة.

وباستبعاد هذه القيمة الشاذة يصبح المتوسط 22,15% أي أن المدى المقبول لنسبة النقدية إلى إجمالي الودائع الخاصة ببنك دبي الإسلامي محصور بين 22,15% و 25,63%.

**3- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع ونسبة الأصول السائلة إلى أرصدة إجمالي الأصول في بنك دبي الإسلامي**

**أ- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع:** تقيس هذه النسبة مدى إمكانية البنك رد الودائع سريعة الطلب من قبل العملاء

**ويمكن حسابها كالتالي:**

**نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع= الأصول السائلة/إجمالي الودائع**

وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال 2009-2013

**الجدول رقم (05): تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع خلال 2009-2013**

الوحدة: الف درهم اماراتي

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| السنوات/ البيان | مجموع الأصول السائلة (نقدية وارصدة لدى البنك المركزي+ ودائع وارصدة لدى البنوك والمؤسسات أخرى+ شبه النقد) | إجمالي الودائع | نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع% |
| 2009 | 14168828 | 65644554 | 21,58 |
| 2010 | 13603756 | 67856497 | 20,05 |
| 2011 | 15995415 | 68823750 | 23,04 |
| 2012 | 18642663 | 72959141 | 25,52 |
| 2013 | 32318332 | 81690547 | 39,56 |
| المتوسط |  |  | 25,99 |

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013.

**الشكل رقم (05): تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع خلال 2009-2013**

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013.

نلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

- أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع الخاصة ببنك دبي الإسلامي متغيرة من سنة إلى أخرى، فنجدها سنة 2009 بنسبة 21,58% ثم انخفضت قليلا سنة 2010 إلى نسبة 20,05% وتبدا بعدها في الارتفاع المستمر حتى غاية 2013 بنسبة 39,56% وهذه القيمة تعد قيمة شاذة وسبب الارتفاع يرجع إلى ارتفاع الودائع لدى البنك هذه السنة خاصة الودائع الاستثمارية وتليها الودائع الجارية وهذه الودائع قابلة للسحب في أي وقت وبالتالي قام بنك دبي الإسلامي بتوفير الأصول السائلة والقابلة للتسييل بشكل كبير من اجل مواجهة هذه السحوبات.

- قدر متوسط النسب ب: 25,99% وهو دليل على إمكانية البنك في رد الودائع سريعة الطلب من قبل المودعين إلا انه يعد مؤشرا مضللا وباستبعاد القيم الشاذة يصبح المتوسط 22,54% ليكون مدى نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع لبنك دبي الإسلامي يتراوح ما بين 25,99% و 22,54% وهي نسبة مقبولة يمكن اعتمادها كمعيار لقياس النسب المثلى.

**ب- نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة إجمالي الأصول**: وتفيد هذه النسبة في الوقوف على الأهمية النسبية للاصول السائلة بين مجموع الأصول الكلية للبنك بما يسهم في التعرف على موقف السيولة بالنسبة لبقية استخدامات البنك المختلفة.

ويمكن قياس هذه النسبة كما يلي:

**نسبة الأصول السائلة إلى ارصدة إجمالي الأصول= الأصول السائلة (النقدية+الشبه نقدية)/إجمالي الاصول**

وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة:

**الجدول رقم (06): تطور نسبة الأصول السائلة إلى ارصدة إجمالي الأصول خلال الفترة 2009-2013**

الوحدة: الف درهم اماراتي

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| السنوات/ البيان | إجمالي الأصول السائلة (نقدية وارصدة لدى البنك المركزي + ودائع وارصدة لدى البنوك والمؤسسات الأخرى+ شبه نقدية) | إجمالي الاصول | نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع % |
| 2009 | **14168828** | **84304271** | **16,81** |
| 2010 | **13603756** | **90137771** | **15,09** |
| 2011 | **15995415** | **90588464** | **17,66** |
| 2012 | **18642663** | **95366499** | **19,55** |
| 2013 | **32318332** | **113288438** | **28,53** |
| المتوسط |  |  | **19,53** |

**المصدر:** من إعداد الباحثان اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013.

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل الموالي:

**الشكل رقم (06): تطور نسبة الأصول السائلة إلى ارصدة إجمالي الأصول خلال الفترة 2009-2013**

**المصدر:** من إعداد الباحثان اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013.

يلاحظ من نتائج الجدول السابق:

- نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة إجمالي الأصول في بنك دبي الإسلامي متغيرة ومتفاوتة من سنة إلى أخرى، فنلاحظ أنها متقاربة في السنوات 2009-2010-2011 وقدرت على التوالي ب: 16,81%، 15,09%، 17,66%، وما يلاحظ هنا أنها انخفضت قليلا سنة 2010 ثم ارتفعت سنة 2011 وبقيت في تزايد وصولا إلى أقصى قيمة لها سنة 2013 بنسبة 28,53%، وهذه النسبة تعتبر قيمة شاذة ومظللة وسبب هذا الارتفاع يرجع إلى استعادة البنك لعافيته من ازمة دبي 2009 هذا من جهة ومن جهة أخرى تخوف البنك من الوقوع في أزمة سيولة جديدة مستقبلا مما أدى به إلى اخذ الاحتياطات اللازمة وهذا من خلال رفع نسبة الأصول السائلة لديه.

- وقد بلغ متوسط النسب 19,53% إلا انه يعد مضللا لاحتوائه القيم الشاذة وباستبعاد هذه الأخيرة يصبح المتوسط 17,28% ومنه فان المجال نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول يكون محصور بين 17,28% و 19,53%، وهي نسبة مقبولة تعتمد كمعيار لقياس النسبة المثلى.

**4- نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات في بنك دبي الإسلامي:**

**أ- نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار**: بنك دبي الإسلامي يقوم بتوظيف أمواله واستثمارها بالطرق الشرعية تحت مصطلح صيغ التمويل الإسلامية والمتمثلة أساسا في: المرابحة، المضاربة، الاجارة، الاستصناع، السلم، المشاركة، الوكالة، والاستثمارات الأخرى الخاصة بالبنك.

ويمكن قياس نسبة الأصول السائلة إلى ارصدة التمويل والاستثمار كالتالي:

**نسبة الأصول السائلة إلى ارصدة التمويل والاستثمار= الأصول السائلة/إجمالي ارصدة التمويل والاستثمار**

وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال الفترة 2009-2013.

**الجدول رقم (07): تطور نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار خلال الفترة 2009-2013.**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنوات/البيان | مجموع الأصول السائلة | المرابحة | المضاربة | الإجارة | الاستصناع | السلم | المشاركة | الوكالة | الاستثمارات أخرى | مجموع الاستثمارات | نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار% |
| 2009 | **14168828** | **20170566** | **5456053** | **11583847** | **8362108** | **------** | **10524280** | **946791** | **8217406** | **65261051** | **21,71** |
| 2010 | **13603756** | **18890488** | **3709791** | **22257505** | **7289783** | **1399132** | **9717533** | **790207** | **7126131** | **71180570** | **19.11** |
| 2011 | **15995415** | **16227962** | **3592010** | **21296861** | **6170597** | **3139219** | **6124109** | **1745499** | **6156033** | **64452290** | **24,82** |
| 2012 | **18642663** | **14019380** | **3894714** | **24215385** | **44919960** | **4687193** | **6824046** | **3174278** | **6370707** | **67677663** | **27,55** |
| 2013 | **32318332** | **14859136** | **4026973** | **24537059** | **3482002** | **6235659** | **5644561** | **3448132** | **6920790** | **69554312** | **46,46** |
| المتوسط |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  | **27,93** |

الوحدة: ألف درهم إماراتي

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل التالي:

**الشكل رقم (07): تطور نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار خلال الفترة 2009-2013**

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013

نلاحظ من الجدول السابق أن:

- نسبة الأصول السائلة إلى ارصدة التمويل والاستثمار متغيرة حيث كانت سنة 2009مقدرة ب: 21,71% ثم انخفضت سنة 2010 إلى نسبة 19,11% لتبقى في الارتفاع المستمر خلال السنوات الموالية وقدرت على التوالي ب: 24,82%، 27,55%، 46,46% وهذه الأخيرة هي أقصى قيمة لها.

- كما بلغ متوسط نسبة الأصول السائلة إلى ارصدة التمويل والاستثمار 27,93% لكنه يعتبر مظلل لوجود قيم شاذة وهذه القيمة تتمثل في نسبة 2013 والمقدرة ب: 46,46% وسبب زيادة نسبة الأصول السائلة إلى ارصدة التمويل والاستثمار لهذه السنة يكمن في تبني بنك دبي الإسلامي الهندسة المالية الإسلامية في خدماته وذلك بابتكار أدوات مالية إسلامية في السنوات الفارطة وتطوير هذه الأخيرة، ما جعلها تحل محل العديد من الصيغ، تتمثل أساسا في الصكوك الإسلامية بمختلف اجالها وانواعها وهذه الصكوك عائدها مضمون للمساهمين، أيضا الانعكاسات الايجابية للازمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي الإسلامي عموما والاماراتي الاسلامي خصوصا حيث أصبح هذا الأخير ملاذا للبنوك الأجنبية الربوية لاكتساب الخبرات من خلال فتح نوافذ إسلامية لديها ما أدى إلى فتح مجال التعاون بين هذه البنوك عن طريق زيادة وتشغيل بنك دبي الإسلامي استثماراته في هذه البنوك. ضف إلى ذلك الاستقرار المالي والاقتصادي على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة وبالتالي توسيع بنك دبي الإسلامي الأساليب الاستثمارية الخاصة به وتنويعها.

عند استبعاد البيانات الشاذة يصبح المتوسط 23,29% وبالتالي فان مدى نسبة الأصول السائلة إلى ارصدة التمويل والاستثمار لبنك دبي الإسلامي يتراوح ما بين 23,29% و 27,93%، وهي نسبة مقبولة تعتمد كمعيار لقياس النسبة المثلى.

**ب- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات**: وتقيس هذه النسبة قدرة البنك على سداد التزاماته المختلفة من قبل الأطراف المتعددة خارج البنك سواء كانت هذه الالتزامات ودائع أو غيرها من الالتزامات.

وتقاس هذه النسبة كما يلي:

**نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات= الأصول السائلة/ إجمالي الالتزامات**

وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة:

**الجدول رقم (08): تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات خلال الفترة 2009-2013**

الوحدة: الف درهم اماراتي

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| السنوات/ البيان | مجموع الأصول السائلة | إجمالي الالتزامات | الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات% |
| 2009 | **14168828** | **75323471** | **18,81** |
| 2010 | **13603756** | **79611314** | **17,09** |
| 2011 | **15995415** | **80414707** | **19,89** |
| 2012 | **18642663** | **84804833** | **21,98** |
| 2013 | **32318332** | **96946249** | **33,34** |
| المتوسط |  |  | **22,22** |

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل التالي:

**الشكل رقم (08): تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013**

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013

نلاحظ من نتائج الجدول السابق ما يلي:

- هناك تغير في نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات سواء بالارتفاع أو بالانخفاض من سنة إلى سنة أخرى، فقد كانت محصورة في المجال 18,81% و 33,34% خلال سنوات الدراسة، إذ نلاحظ أنها كانت 18,81% في سنة 2009 ثم انخفضت قليلا عام 2010 إلى 17,09% وبقيت في ارتفاع لباقي السنوات الموالية وصولا إلى الحد الاقصى سنة 2013 والمقدرة ب: 33,34% وسبب هذا الارتفاع الكبير راجع إلى زيادة قيمة حقوق الملكية إذ أن بنك دبي الإسلامي وافق على زيادة نسبة تملك الاجانب في اسهمه إلى 25% وبالتالي **زيادة في إجمالي الالتزامات.**

- وقد بلغ متوسط النسب 22,22% إلا أن هذا المتوسط يعتبر مضللا لاحتوائه قيم شاذة وباستبعادها يصبح المتوسط 19,44% وبالتالي فان المجال المقبول لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات لبنك دبي الإسلامي محصور بين 19,44% و 22,22% وهي نسبة مقبولة تعتمد كمعيار لقياس النسب المثلى.

ويمكن للبنك زيادة هذه النسبة أي زيادة قدرته على سداد التزاماته المختلفة عن طريق اللجوء إلى الأسواق المالية باستخدام الأدوات المالية الإسلامية قصيرة الأجل.

ومن خلال التحليل السابق لنسب السيولة في بنك دبي الإسلامي نصل إلى انه يتمتع بسيولة مرتفعة لديه هذا ما يدل على قدرته على مواجهته لجميع التزاماته.

**الخاتمة**:

انطلاقا من معالجة الإشكالية التي تم صياغتها في البداية حول واقع إدارة السيولة في البنوك الإسلامية تم الخروج بجملة من النتائج بالإضافة إلى وضع مجموعة من التوصيات التي نوردها كما يلي:

**1- نتائج الدراسة**: يمكن حصر النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث في:

- عمل البنوك الإسلامية يكون وفق أحكام الشريعة الإسلامية القائم على مبدا الغنم بالغرم مما يسهم في جذب العملاء للتعامل معها بكل ثقة والنظر إليها على أنها تحقق اهدافهم وأهداف المجتمع المسلم.

- تعتمد البنوك الإسلامية على بعض الطرق لحل مشكلة فائض السيولة ومنها ايداع الفائض في البنوك الربوية بغرض الاستثمار، المضاربة في الأسواق المالية العالمية إلا أن اغلبها لقي معارضة شديدة.

- حسن إدارة السيولة يكمن في الموازنة بين الابقاء على نسبة من السيولة للوفاء بالتزامات المتعاملين واستثمار جزء منها لتحقيق الربحية.

- إدارة السيولة في البنوك الإسلامية تتم من خلال الأصول وهذا بسبب افتقار الصناعة المالية الإسلامية إلى سوق مالية إسلامية تهدف لتوفير السيولة عن طريق تسييل الأدوات المالية في هذه السوق.

- نسبة التداول في بنك دبي الإسلامي كانت مرتفعة أي أنها كانت قادرة على تغطية التزاماتها المستحقة.

- نسبة الاحتياطي القانوني كانت مرتفعة في بنك دبي الإسلامي إلى أن تعدت النسبة المفروضة من قبل البنك المركزي الاماراتي والمقدرة ب: 10% أي وجود فائض سيولة غير مستثمر ويرجع اضطرار البنك للاحتفاظ بهذه النسبة نتيجة تطبيق القواعد والمعايير من قبل البنك المركزي الإماراتي على البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بشكل مساو وبدون تمييز.

**2- التوصيات المقترحة**: بعد عرض نتائج العمل لابد من اقتراح بعض التوصيات العامة:

- إنشاء بنك مركزي إسلامي لكل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

- إيجاد وحدات رقابة داخلية تابعة لادارة السيولة تكون ذات آلية خاصة للتحكم في السيولة.

- تامين خطط الطوارئ بديلة للتمكن من مواجهة ازمات السيولة التي قد تتعرض لها البنوك.

- إنشاء نظام معلوماتي جديد لقياس وتحديد متطلبات السيولة.

- استثمار فائض الاحتياطي القانوني في صكوك حكومية.

- تطوير وابتكار أدوات مالية إسلامية جديدة لادراة السيولة في البنوك الإسلامية.

**3- أفاق الدراسة**: بعد دراسة هذا الموضوع ظهر لنا إمكانية المواصلة في البحث من عدة جوانب يمكنها أن تكون محل اشكاليات لبحوث مستقبلية تستحق الدراسة وذلك بالتطرق إلى المواضيع التالية:

- تفعيل الأسواق المالية الإسلامية لادارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية.

- دور البنك المركزي الإسلامي في علاج مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية.

- دور الهندسة المالية في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية.

**قائمة المراجع**:

1- الإمارات العربية المتحدة- الجهاز المصرفي- موقع الكتروني، تاريخ الاطلاع: 03/04/2014، ساعة الاطلاع 22:42

[http ://www.alamuae.com/uae/showtopics-659.htmi](http://www.alamuae.com/uae/showtopics-659.htmi).

2- الموقع الالكتروني، تاريخ الاطلاع عليه 16/04/2014، ساعة الاطلاع 10:49

http://www.uaepedia.ae/indesc.php/%&d&%A7%AF≠.

3- الإمارات العربية المتحدة، الجهاز المصرفي، من الموقع [http ://www.alamuae.com/uae/showtopics-659.html](http://www.alamuae.com/uae/showtopics-659.html). ، تاريخ الاطلاع: 03/04/2014، ساعة الاطلاع: 10:49.

4- محمد سعيد عميرة: اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة- الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية- مجاة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002، ص12.

5- سلسلة سامبا: سلسلة تقارير، الرياض، المملكة العربية السعودية، فبراير، 2009، ص21.

6- التقرير المالي السنوي لبنك دبي الإسلامي، سنة 2013، ص09.

7- سامر عبد الناصر منصور: المشكلات المحاسبية لتقييم الاوراق المالية الموافقة للشريعة الإسلامية – بالتطبيق في أسواق الاوراق المالية والعربية- مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2009، ص115.

8- الموقع الرسمي للبنك، تاريخ الاطلاع عليه: 03/04/2014، ساعة الاطلاع: 13:28.

[http ://www.dib.ae/ar/aboutus/mission-and-vision](http://www.dib.ae/ar/aboutus/mission-and-vision).

9- المرقع الرسمي للبنك، تاريخ الاطلاع: 12/02/2014، ساعة الاطلاع: 16:35.

[www.dib.ae/ar/aboutdil-mission.htm](http://www.dib.ae/ar/aboutdil-mission.htm).

10- معلومات من الموقع الالكتروني تم الاطلاع عليه يوم 13/04/2014، ساعة: 12:44

<http://www.argaam.com/company/companyprofile/marketed/1/companyid/2/>.

11- <http://www.argaam.com/portal/companyprofile.aspxcompanyid=2&marketed=1>. تاريخ الاطلاع: 09/04/2014، ساعة 21:18.